آليات دمج
القطاع غير الرسمي
في اقتصادات الدول العربية

إعداد

د.بهجت أبو النصر

رئيس قسم البحوث والدراسات الاقتصادية

جامعة الدول العربية

القاهرة

مارس 2013

مقدمة

شهد القطاع غير الرسمي (المنظم) نمواً في مساهمته في اقتصادات معظم الدول العربية ، فقد بلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي نحو 61% من إجمالي التشغيل بها، كما يمثل إنتاجه نحو 27% من الناتج المحلي لها ، وقد تعددت العوامل التي أدت إلى توسع القطاع غير المنظم في البلدان النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، فبالرغم من الإجراءات المختلفة التي اتبعتها الحكومات للحد من أنشطته التي تجري على هامش الشرعية وخارج إطار المجتمع المنظم ،إلا إنها لم تتمكن من تحقيق ما تصبوا إلية، ويرجع ذلك لعدة عوامل يأتي في مقدمتها المعدلات المرتفعة لنمو السكان وحالة الركود الاقتصادي في المناطق الريفية مما أدى إلى تدفق المهاجرين إلى المراكز الحضرية بحثاً عن العمل.

وبالنظر لعجز القطاعات الاقتصادية الحديثة في المراكز الحضرية عن استيعاب الإعداد المتدفقة من الهجرة الداخلية ، مما يدفع المهاجرون إلى البحث عن أعمال هامشية غير نظامية. وقد ساهمت السياسات الاقتصادية غير السليمة التي أهملت التنمية الريفية، وشجعت إقامة الصناعات الهادفة إلى إحلال الواردات في البدء ثم إلى ترويج الصادرات فيما بعد، ذات الكثافة العالية لرأس المال، والتي تتطلب مهارات غير متوفرة لدى المهاجرين، في خلق الظروف الموضوعية لتوسع القطاع غير الرسمي.

كذلك أدى الكساد الذي هيمن على اقتصادات معظم البلدان النامية ومن بينها الدول العربية خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، وسياسات التكييف الهيكلي التي اتبعتها معظم الدول العربية إلى تسارع نمو القطاع غير المنظم.

وفي ظل ثورات الربيع العربي، والتي ثارت أساساً ضد الفساد والفقر والبطالة وانخفاض مستوى الخدمات العامة ، أصبح من الأهمية بمكان إعادة النظر في السياسات التي جعلت هذا القطاع خارج الإطار الرسمي، حيث أصبح إدماج القطاع غير الرسمي واحدة من القضايا المجتمعية الهامة والملحة ، لما لها من أبعاد وانعكاسات اقتصادية ومجتمعية مختلفة.

في ضوء ذلك تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة هي:-

المبحث الأول: ماهية القطاع غير ارسمي

المبحث الثاني: الوضع الراهن للقطاع غير الرسمي بالدول العربية.

المبحث الثالث: آليات دمج القطاع غير الرسمي في اقتصادات الدول العربية

الفصل الأول
ماهية القطاع غير الرسمي

يلعب القطاع غير الرسمي أو ما يسميه البعض القطاع الغير منظم أو الاقتصاد الخفي دوراً فاعلاً في اقتصاديات الدول النامية بشكل عام وفي أسواق العمل بشكل خاص، حيث يساهم في التشغيل وزيادة حجم الإنتاج وتوليد الدخل لفئة معينة من العمال الذين يندرجون تحت ما يسمى " بالعمل غير المنظم"، كما يساعد في بعض الأحيان على تصحيح بعض الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد بشكل عام وسوق العمل بشكل خاص. و يزداد دور هذا القطاع وضوحا في الدول التي تشهد ارتفاعاً في معدلات النمو السكاني وتزايد عدد الداخلين إلي سوق العمل سنويا.

وعلى الرغم من طابعه غير الرسمي إلا انه يقوم بوظائف ذات فائدة لاقتصاديات الدول النامية، حتى يساهم في تخفيف وطأة البطالة في أسواق عمل تلك الدول، وذلك من خلال توفير فرص عمل للعمال غير المهرة (لاسيما الخريجين الجدد) الذين يعجز القطاع المنظم عن استيعابهم لأسباب نقص الخبرة. ومن هنا يعتبر القطاع الغير منظم بمثابة آلية لديها القدرة على تخفيف بعض أنواع البطالة مثل البطالة الموسمية وحالة شبه البطالة. وعليه فهو يمثل مصدراً هاما للتوظيف.

ومن أجل معرفة الأسباب الحقيقية لتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، يجب أولا معرفة مفهوم الاقتصاد غير الرسمي والعلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي.

أولا - تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

التعريف بالقطاع غي الرسمي يشوبها درجة كبيرة من عدم الوضوح، حيث لا يوجد تعريف محدد لما يسمى القطاع غير الرسمي، والسبب في ذلك إلى اختلاف التعريفات التي تتبعها المسوح التي تتناول هذا القطاع بالدراسة والبحث.

كما أن هناك عددا كبيرا من المعايير التي تستخدم لوضع حدود بين كون النشاط ينتمي للقطاع الرسمي أو غير الرسمي، ومن أبسط المداخل لحل تلك المعضلة هو المدخل الذي يرى إنه لمعرفة كون النشاط ينتمي للقطاع غير الرسمي فإنه يمكن العودة إلى التصنيفات الصناعية ، في تحديد كون تلك المنشأة تنتمي القطاع الرسمي أم القطاع غير الرسمي، وهناك مدخل أخر يعتمد في تعريفة لهذا القطاع على المنهج الوصفي لمنشات و أنشطة القطاع و الفنون التكنولوجية ونوعية العمالة التي توجد في هذا القطاع .في حين هناك مجموعة من التعريفات تركز على قضية العمالة في هذا القطاع كمدخل للتعريف حيث تم

التفرقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي على أساس إنه في الأخير لا تتوافر الحماية للعمال (مثل التأمينات الاجتماعية ، الشروط الصحية ....الخ)

كما أن المنظمات الدولية اختلفت في تعريف هذا القطاع ، فمنظمة العمل الدولية عرفت مصطلح الاقتصاد غير المنظم بتوفر عدة عناصر مثل (سهولة الدخول للنشاط والاعتماد على الموارد الذاتية وملكية العائلة للموارد والعمليات الصغيرة).أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقتصر رؤيتها للمصطلح على الوضع القانوني والتراخيص وعدد الأشخاص المستخدمين .

كذلك لا يوجد اتفاق بين معظم الدول العربية على تعريف للنشاط غير المنظم أو المنهجية المستخدمة لتقويم مساهمته في خلق فرص العمل وتوليد الناتج المحلي الإجمالي. إذ تركز مصر في التعريف على الحجم بمقياس عدد العمال المشتغلين، في حين تعتمد الجزائر معايير متنوعة تمتد من حجم الأنشطة ووجود سوق مواز للقطع الأجنبي إلى وجود سوق سوداء للسلع والخدمات.

كما ربط البعض بين مفهوم القطاع غير الرسمي بالمفهوم التقليدي له؛ ألا وهو مجموعة الأنشطة التي تمثل الغالبية العظمى من قوة العمل، وهو يشتمل على قسمين مختلفين هما:

– **قطاع المشروعات الصغيرة:** وهو الجانب المنتج من الاقتصاد غير الرسمي، وهو أيضا القطاع الذي يستجيب للسياسات الاقتصادية، ويمثل نحو 25% من الاقتصاد غير الرسمي. وتشير التجارب الدولية إلى أن القطاع المنتج من الاقتصاد غير الرسمي يتمتع بقدرة كبيرة على امتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل، كما يلبي احتياجات فئات الدخل المنخفضة، وزيادة القدرة الاستيعابية لهذا القطاع تتطلب حزمة من السياسات، تشتمل على أربعة أركان هي: الائتمان، وتصميم المنتجات، والتسويق، والتنظيم.

– **قطاع العمل العشوائي:** ويمثل استراتيجيات البقاء للفقراء ، ويمثل حوالي 75% من الاقتصاد غير الرسمي، ويجب العناية به في إطار استراتيجيات محاربة الفقر، عن طريق التحويلات المباشرة.

ويختلف التعريف الاقتصادي للقطاع الغير الرسمي الذي تم تقديمه هنا والتعريف الذي قدمته منظمة العمل الدولية للقطاع الغير الرسمي والذي ينظر إليه على انه " مجموعة من الوحدات المرتبطة بإنتاج سلع أو خدمات معينه بهدف توليد دخل وتوفير فرص عمل للقائمين

على تلك الأنشطة" . بعبارة أخرى يركز التعريف الاقتصادي على ممارسة النشاط بصـــورة غير رسمية بصرف النظر عن الشكل الذي يتم به هذا النشاط[1] .

و لغرض الدراسة يقصد بالقطاع غير الرسمي بأنه" هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء، وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعبـــاء مالية سواء تأمينية أو ضريبية.وبصورة أبسط، يمكن تعريف لقطاع غير الرسمي بأنه" أنشـــطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة و لا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي. "

ثانيا :مزايا القطاع غير الرسمي

يتميز القطاع غير الرسمي بعدة مزايا رئيسية والتي تلعب دورا بارزاً فـــي عمليـــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم والتي تتمثل في:

- محدودية رؤوس الأموال اللازمة لبدء العمل في هذا القطاع، وبالتالي قدرة القطـــاع على التوسع بمعرفة أفراد أو جماعات لا تملك إلا رؤوس أموال محدودة.
- إن أنشطة هذا القطاع يمكن مزاولتها في أي موقع جغرافي وبالتالي يتمتع بقدرة عالية على استيعاب العمالة بمعدلات مرتفعة نتيجة زيادة الطلب على منتجاته وخدماته.
- كما يتميز هذا القطاع بسهولة دخول وخروج العمالة.

في حين تتميز عمالة القطاع غير الرسمي بعدة سمات رئيسية وذلك في ضوء دراســـات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ودراسة منظمة العمل الدولية ودراســـة اللجنـــة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي أسيا التابعة للأمم المتحدة والتي تتمثل في الأتي :-

- العمالة في هذا القطاع تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، مع التركيز النسبي علي الصناعات التحويلية والتشييد، وخدمات المجتمع العامة والاجتماعية والشخصية.
- يتسم العاملون في هذا القطاع بانخفاض مستوي التعليم بشكل عام.
- نسبة عمالة المرأة في القطاع غير المنظم كبيرة عن نظيرتها في القطاع المنظم.

[1] د.صابر احمد عبد الباقي ،" القطاع غير الرسمي " ، بحث غير منشور ، كلية الآداب جامعه المنيا ، 2009، ص 5.

لذلك لابد من إلقاء الضوء على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والنظر إليها في سياق بنائي عام يأخذ في اعتباره مجمل الممارسات الاقتصادية في سياقها الاجتماعي الحضري، وعدم استبعادها من القطاع غير الرسمي .

ثالثاً: التميز بين مفهوم الاقتصاد غير الرسمي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة

على الرغم من المسميات المتعددة للقطاع الغير الرسمي، إلا أن هناك بعض المصطلحات التي تنطبق عليه–وفي الوقت ذاته–من الممكن أن تدل علي قطاعات أخرى، ولعل السبب في ذلك هو التشابه الكبير في خصائص تلك القطاعات مع القطاع غير الرسمي. فالفرق بين الأنشطة غير الرسمية وأنشطة أو ممارسات تحت السلم ضئيل للغاية. وتعد التفرقة بين الأنشطة غير الرسمية والأنشطة الأخرى التي تجمعها نفس الخصائص من الأمور الهامة، وتتمثل أهم الخصائص التي تجمعها معاً في إنها:

- أنشطة غير قابلة للقياس.
- لا تخضع للنظام الضريبي .
- لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم المؤسسي.

وقد أكد البعض على ضرورة التفرقة بين مفهوم الاقتصاد غير الرسمي والمفاهيم الأخرى. ولهذا سوف تقوم الدراسة في هذا الجزء بعرض أهم الفروق بين المصطلحات المختلفة ليتضح الفرق بين هذه المصطلحات ومفهوم القطاع غير الرسمي.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الخفي فهو يشير إلي "حجم الإنتاج الذي لا يتم إدراجه ضمن الناتج المحلي الإجمالي أو الذي لا يخضع لضريبة أو تنظيم مؤسسي " يشمل مصطلح الاقتصاد الخفي كل من الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم، الاقتصاد الأسود، بما يمكن أن يخلقه من اقتصاد مواز. فعلى الرغم من تعدد أنشطة الاقتصاد الخفي (اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية)، إلا أن الدراسة تركز على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الشرعية التي تخلق فرص لاكتساب دخول شرعية ، وهي تعتبر غير رسمية وذلك لعدم احتوائها في الحسابات القومية، وشرعية لأنها لا تتنافى مع مبادئ القانون. فهي ليست أنشطة منعزلة عن المجتمع بل هي تتمثل في شبكة واسعة من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع والتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع ، ونظرا لأنها تسير في قنوات بعيدة عن رقابة و تأثير الإدارة الاقتصادية لذلك لا تستطيع السياسة الاقتصادية بدواتها التقليدية

والمستحدثة التأثير فيها ، مما يفقد هذه السياسات والأدوات فاعليتها في إدارة حركة الاقتصاد القومي.[1]

بينما يشمل مصطلح **القطاع تحت الأرضي (صناعات تحت السلم)** " مجموعه الأنشطة الاقتصادية الغير قابلة للقياس ولا تخضع للنظام الضريبي" وذلك لان أصحاب تلك الأنشطة يخفون أنشطتهم عمدا نتيجة للأسباب الآتية :

- تفادي النظام الضريبي.
- تفادي دفع مساهمات الضمان الاجتماعي.
- تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية.

رابعاً: الفرق بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي

وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية(ILO)، فانه توجد عده مميزات تساعد علي التفرقة بين القطاع الرسمي والقطاع الغير رسمي تتمثل في الأتي:

- مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.
- سهولة ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض...الخ)
- يلعب القطاع غير الرسمي د
- يقبل القطاع غير الرسمي تشغيل المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلي انه يستوعب أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.
- إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة علي العكس من دخول الأنشطة الرسمية التي تتميز نوعا ما بالاستقرار.
- الاستجابة إلي القواعد والقوانين لان القطاع الغير رسمي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين اقل صرامة.
- في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم بينما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا الضرائب ولا الرسوم.

ويمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي في الجدول التالي:

الجدول رقم :(1)الفرق بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي

[1] **علاء لطفي ،"الاقتصاد الخفي في مصر"، نوفمبر 2009 ، ص 1**
جابر عبد الجواد ،" قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر"، القاهرة 2003 ،ص ص 25،26

وجه المقارنة	القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الأهداف الرئيسية	-تحقيق أقصى حد من الأربح في السوق. -دخول مقنن، وجود نقابات. -تطبيق تشريع العمل. -الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية. -دفع الضرائب و الرسوم. -أجور و عقود العمل.	-تحقيق مداخيل في السوق. -سهولة الدخول و عدم احترام القواعد. -انعدام تشريع العمل. -التمويل الذاتي. -عدم دفع أي رسوم أو ضرائب. -التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة.
تنظيم السوق	– حواجز عند الدخول. -علامات مسجلة، منتجات معيارية. -أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم)	-غياب الحواجز عند الدخول. -منتجات تقليدية. -أسواق غير محمية.
التكنولوجيا:	-عصرية و مستوردة. -الاستعمال المكثف لرأس المال. --إنتاج على نطاق واسع	-تقليدية، مكيفة، منشأة. -الاستعمال المكثف للعمل. --وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة.

خامسا : أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي

إن أسباب بروز الاقتصاد غير الرسمي متعددة ومتشعبة ، ألا انه ليس من الصائب أن نعزلها أو نفصلها عن البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة ، ومن ثم يمكن القــول إن انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ترجع إلي مجموعه من العوامل والتي من أهمها:

1- الهجرة الداخلية

تعتبر تيارات الهجرة الداخلية وخاصة التيارات القادمة من الريــف إلـــي المنـــاطق الحضرية بحثاً عن فرص العمل من المحركات الرئيسية التي تقف خلف بروز هذه الظـــاهرة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى محدودية سوق العمل وعدم القدرة علي خلـــق فـــرص

عمل تتصف بالأمان الوظيفي والديمومة مما يدفع المهاجر إلي البحث عن فرصة عمل في القطاع غير الرسمي بإرادة وتمويل ذاتي .

2- محدودية الطاقة الاستيعابية في سوق العمل

تختلف أسواق العمل في خصائصها اختلافاً جوهريا وذلك للعديد من الأسباب والتي من بينها ما يلي:

أ- اختلاف نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها العاملون من دولة إلي أخرى فيتركز غالبية العاملين في بعض الدول في قطاع الزراعة أو الصناعة.

ب- نوعية التركيب المهني المتوافر في سوق العمل و التي ترتبط عادة بالأنشطة الاقتصادية المتوافرة وذلك تلبية لاحتياجات هذه الأنشطة من المهن التي تلائم نوع المنتجات والخدمات التي تمارسها .

ت- مرونة أسواق العمل علي التكيف تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بغض النظر عن مدى تقدم الدول أو تأخرها

ث- القدرة علي الانفتاح علي الأسواق العالمية والإقليمية وهي تتوقف علي مدى القدرة على خلق علاقات اقتصادية وسياسية مناسبة بين الدول من خلال الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الاتفاقيات.

ج- القدرة علي الاستثمار والتي تختلف من دولة لأخرى وذلك تبعا لعدة عوامل من بينها المدخرات التي يمكن استغلالها في خلق المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلي المناخ السياسي العام في الدولة ومدي استقرار الأوضاع الأمنية فيها والحوافز والتشريعات والقوانين والأنظمة التي تساعد علي اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والإقليمية والدولية.

ح- القدرة علي خلق فرص عمل جديدة في القطاعين الحكومي والخاص والتي تتطلب وجود استثمارات ومشاريع في كلا القطاعين.

حيث أن الاختلال الهيكلي في سوق العمل هو احد الأسباب الرئيسية المؤدية إلي بروز القطاع غير الرسمي والذي يتمثل في ضعف قدرة الاقتصاد القومي علي استيعاب عنصر العمل مما يضطر أعداد كبير من العمالة في البحث عن آليات لمواجهه هذه المشكلة والتي تتمثل في دخول أعداد متزايدة من العاملين في الأنشطة الخفية (غير الرسمية).

3- عجز الموازنة العامة للدول

يترتب علي عجز الموازنة العامة للدول أي الاختلال بين الإيرادات والنفقات العامة لأعباء اقتصادية. فقد تلجأ حكومات بعض الدول إلي الإصدار النقدي الجديد وذلك لتمويل

العجز في الموازنة العامة .والذي يؤدي إلي ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، كذلك قد تلجأ الدولة إلى زيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام و الجاري والاستثماري، ولا شك إن الارتفاع في أسعار الضرائب قد يدفع الممولين إلي اتخاذ كل السبل الممكنة للتهرب الضريبي وهو احد أهم صور الاقتصاد الخفي .

4- تزايد العبء الضريبي

يولد العبء الضريبي (متمثلا في ارتفاع مستوياتها وتعقد إجراءات تحصيلها وعدم كفاءة مؤسساتها) الحوافز للتهرب منها والعمل في الاقتصاد الخفي. وتتعدد أسباب التهرب الضريبي حيث يصنفها البعض إلي عوامل ذاتية مرتبطة بالضريبة نفسها مثل سعر الضريبة وهيكلها وغيرها وهناك عوامل أخرى غير مرتبطة بالضريبة مثل اختلال هيكل الأسعار في المجتمع والرقابة عليها ومدى درجة تعقد الإجراءات الروتينية والقوانين الرقابية التي تنظم الاقتصاد القومي .

5- عبء الإجراءات والتحكمات البيروقراطية وقوانين العمل والبطالة

إن عبء الإجراءات والقيود البيروقراطية لا يقل أهمية في تأثيره على نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي عن عبء الضرائب ، حيث أن كثرة الإجراءات والقيود الحكومية وتدخل الدول في الأنشطة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة تكلفة الأنشطة الرسمية وتساعد علي نمو الفساد بين المسئولين الرسميين و استخدام بعض الموظفين العموميين سلطاتهم في الحصول على مكاسب خاصة.

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتقاعد المبكر وتخفيض ساعات العمل وارتفاع تكلفة العمل تؤدي إلى تخفيض طلب أصحاب الأعمال للعمل وبالتالي زيادة معدل البطالة، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي .

7 – العولمة وأثرها على نوعية الأنشطة الممارسة،فبالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

8- عدم قدرة الدولة على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان العمل ، بالإضافة إلى عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

9- النمو الديموجرافي المتزايد.

سادسا : الآثار المترتبة على نمو واتساع القطاع غير الرسمي

إن من أهم الآثار المترتبة على نمو أنشطة القطاع غير الرسمي ما يلي:

1. عدم دقة البيانات الخاصة بحسابات الدخل القومي، وضعف الإلمام بحركة النظام الاقتصادي في دوراته المتعددة.
2. التأثير في عدالة توزيع الأعباء الضريبية حيث يقع العبء على أفراد المجتمع وبالتالي يتحملون وحدهم أعباء التنمية وتكاليفها ، في حين يتهرب آخرون من سداد الضرائب المستحقة على أنشطتهم .
3. اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي يحد من فاعلية السياسات النقدية في تحقيق أهدافها مما يؤثر على مصداقية وفاعلية قراراتهم وصعوبة مهمتهم في وضع الخطط وبرامج التنمية .
4. التأثير في أداء كفاءة الاقتصاد القومي ، نظرا لعف فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها خاصة إذا كان حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيراً.

المبحث الثاني

الوضع الراهن للقطاع غير الرسمي بالدول العربية

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية خاصة في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتتضح هذه الأهمية في جانب منها فيما يقدمه من إسهامات لدول العالم ؛ فإنتاجه يمثل نحو 27% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، و نحو 20% في إيطاليا، و 10% في السويد، و نحو 8% في المملكة المتحدة . بينما في الدول النامية، فهو لا يقل عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريباً.

كما يمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية؛ حيث يبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي نحو 61% من إجمالي التشغيل بالدول العربية، ويمثل إنتاجه نحو 27% من الناتج المحلي للدول العربية ، وبالرغم من تحقيق الدول العربية معدلات نمو مقبولة خلال السنوات العشر الأخيرة، ومن ثم كان النمو في التشغيل ايجابياً ، إلا أن النمو السكاني المرتفع ضغط على أسواق العمل فيما يتعلق بقدرتها على استيعاب أعداد متزايدة من الداخلين الجدد، مما خلق بيئة خصبة لنمو هذا القطاع .

وتختلف الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي في الدول العربية؛ وذلك انعكاساً لاختلافها من حيث متوسط دخل الفرد ، ومعدل النمو السكاني ، والهيكل القطاعي للناتج

المحلي ولكي تكون الصورة اكثر وضوحاً يتناول هذا المبحث الوضع الراهن للقطاع غير الرسمي بالدول العربية وذلك على النحو التالي:-

أولا: مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي

شهد عقدي التسعينات والعقد الاول من الالفية تحول في الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية بالدول العربية ، حيث اصبح يساهم بالجزء الاكبر من الاستثمارت وخلق الناتج المحلي ، وبالرغم من ايجابية هذا التحول الا ان ارتفاع تكاليف الامتثال للإجراءات وارتفاع الضرائب مازالا يشكلان عائقاً أمام نمو شركات القطاع الخاص الصغيرة وتحولها للطابع الرسمي ، كما أن غموض السياسات والسلطات التقديرية في تنفيذ القانون تجعل الانضمام للقطاع الرسمي باهظة التكاليف بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ، التي تختار العمل في الخفاء .

من هنا برز بشكل متزايد أهمية دور القطاع غير المنظم كمصدر أساسي للتشغيل وبدور أقل في توليد الناتج المحلي ؛ حيث اضطرت الزيادات من السكان ومن ثم القوى العاملة أن تخلق لنفسها فرص عمل لتأمين دخل لها ولاسرها. وكانت القطاعات الاقتصادية التقليدية كالزراعة، التجارة ، الخدمات هي الاكثر استقطاباً للعاملين في القطاع غير المنظم، نظراً لان العمل في هذه القطاعات لا يحتاج إلى مهارات أو تقنيات بينما يحتاج إلى رأس مال بسيط ، وبالتالي فان فرصة العمل في القطاع غير المنظم وخاصة في القطاعات التقليدية هي أقل تكلفة من فرصة العمل في نفس القطاعات في القطاع العام أو القطاع الخاص المنظم. كما أن العمل في القطاع الصناعي وخاصة في الصناعات الحرفية والتي يُمارس العديد منها داخل المنازل يساهم في ارتفاع إجمالي الناتج المحلي.

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية ؛ نظرا للتباين في تعريف هذا القطاع وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظراً لطبيعة أنشطته، فانه يمكن الاستئناس ببعض المؤشرات المستندة في الغالب إلى دراسات ميدانية، حيث تشير تلك الدراسات إلى أن القطاع غير الرسمي يساهم بنحو 27% من إجمالي الناتج في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وهي معظمها دول عربية ، في حين تنخفض هذه النسبة في دول الخليج العربي وترتفع في الدول العربية غير البترولية ، كما تشير البيانات إلى أن النسبة تكون اقل في الدول المتقدمة وأكثر ارتفاعاً في مجموعات الدول النامية كما هو مبين (بالشكل رقم 1)

شكل رقم (1)

مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي

في بعض المجموعات الاقليمية لعام 2010

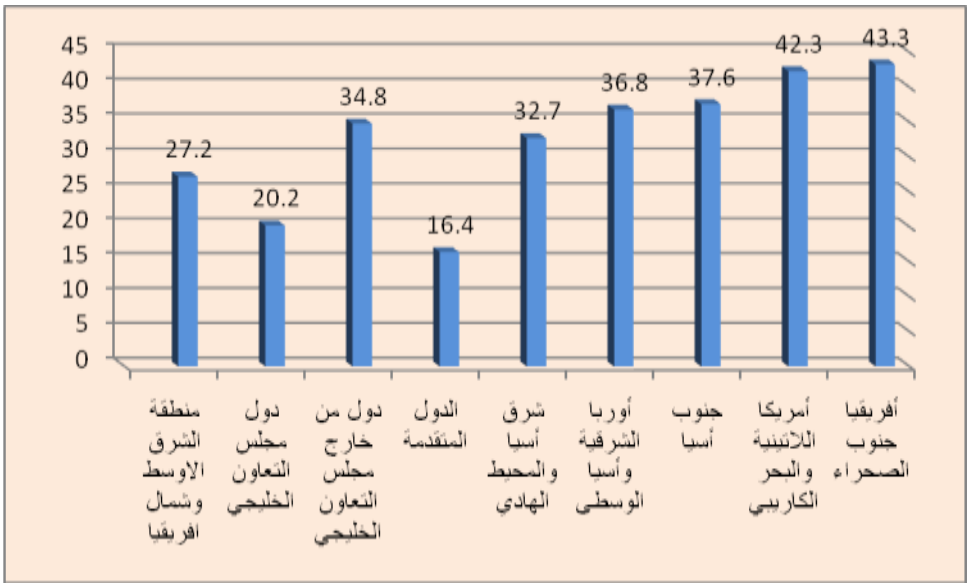

المصدر: Diego F. Angel, "Micro- Determinants of Informal Employment in The Middle East and North Africa Region", The World Bank, January 2012.

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي :-

- ✓ أن الدول العربية والتي تمثل معظم دول منطقة الشرق الاوسط يساهم فيها القطاع غير الرسمي بنحو 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تنخفض هذه النسبة إلى نحو 20% في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا منطقي في ظل ارتفاع مساهمة النفط في اقتصادات تلك الدول، في حين ترتفع لنحو 34.8 % في باقي دول المجموعة .
- ✓ أن الارتباط الكبير بين مستوي النمو الاقتصادي وبين مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج؛ ففي الوقت الذي ينخفض فيه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بالدول المتقدمة ليبلغ نحو16.4% يرتفع ليصل لنحو 42.2% في دول أمريكا اللاتينية،و نحو 43.3% في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

في حين أن الدول العربية غير البترولية والتي يتوفر عنها بيانات فتأتي في مستوى أعلى من المتوسط العام لدول الشرق الوسط وشمال أفريقيا وهذا ما يتضح من الشكل التالي

شكل رقم (2)

المصدر: op,cit, p12

من الجدول السابق يلاحظ مايلي:-

- ✓ بلغ مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي بالدول العربية التي يتوفر عنها بيانات، معدلات أعلى من متوسط المنطقة حيث تراوحت بين 28.3% في اليمن و 39.2% في تونس ، في حين تنخفض هذه النسبة في سوريا الى نحو 21.2% .
- ✓ وعلى الرغم من كون الجزائر من الدول المصدرة للنفط الا ان مساهمة القطـــاع غير الرسمي في ناتجها تعد مرتفعة، وهذا يرجع لطبيعتها الخاصة فبالرغم مـــن تصنيفها دولة نفطية الا ان متوسط نصيب الفرد من الناتج أقـــل مـــن المتوســـط العربي؛ حيث يبلغ نحو 5300 دولار عام 2010 ، وهو اقل من المتوسط العربي البالغ نحو 6700 دولار .

ثانيا : مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل

تتفاوت نسبة العاملين في القطاع غير المنظم إلى مجموع العاملين من بلد لآخر تبعاً لعوامل عده ؛من أهمها قدرة الاقتصاد النظامي على توفير فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ودرجة التحضر **(URBANISATION)**، والنمو السكاني وبالتالي نمو قوة العمل؛ فنمو قوة العمل بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة تعد أحد العوامل الأساسية لنمو القطاع غير المنظم خلال العقدين الماضيين بالدول العربية ، فتشير البيانات الى ان الدول العربية حققت معدل نمو سكاني بلغ 2.42% وهو معدل مرتفع؛

إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية [1]، كما أن معدل نمو قوة العمل ارتفع إلى ما يزيد عن 3.2% خلال نفس الفترة وذلك نظراً لدخول أفواج متزايدة من السكان في سن العمل من ناحية، وهذه المعدلات تفوق قدرة الاقتصادات العربية على خلق فرص عمل جديدة وخاصة في القطاع العام (الذي وضع قيود عديدة للاستخدام في هذا القطاع ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات). وبالتالي خفض معدل نمو قوة العمل في هذا القطاع إلى أدنى مما هو عليه في القطاع الخاص المنظم ،هذا الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم .

لذا فقد ساهم القطاع غير الرسمي بنحو 67% من قوة العمل بالدول العربية لعام 2010، وترتفع هذه النسبة في الدول العربية غير النفطية في حين تنخفض في دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو موضح بالجدول رقم (1)، والشكل رقم (3)

جدول رقم (1)

مساهمة العمالة بالقطاع غير الرسمي بعدد من الدول العربية عام 2010

	العمالة غير الرسمية لاجمالي العمالة	العمالة غير الرسمية بالحضر لإجمالي العمالة بالحضر	العمالة غير الرسمية بالريف لإجمالي العمالة بالريف
مصر	58.3	42.6	70
لبنان	56.2	48.3	66.7
العراق	66.9	63.5	76.1
سوريا	71	65.9	76.3
اليمن	91.4	84.7	94
المغرب	81.9	72.7	93.8
الأردن	44.2	47.5	28.3

المصدر: op,cit, p4

شكل رقم (3)

[1] **جامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص36.**

مساهمة العمالة بالقطاع غير الرسمي بعدد من الدول العربية عام 2010

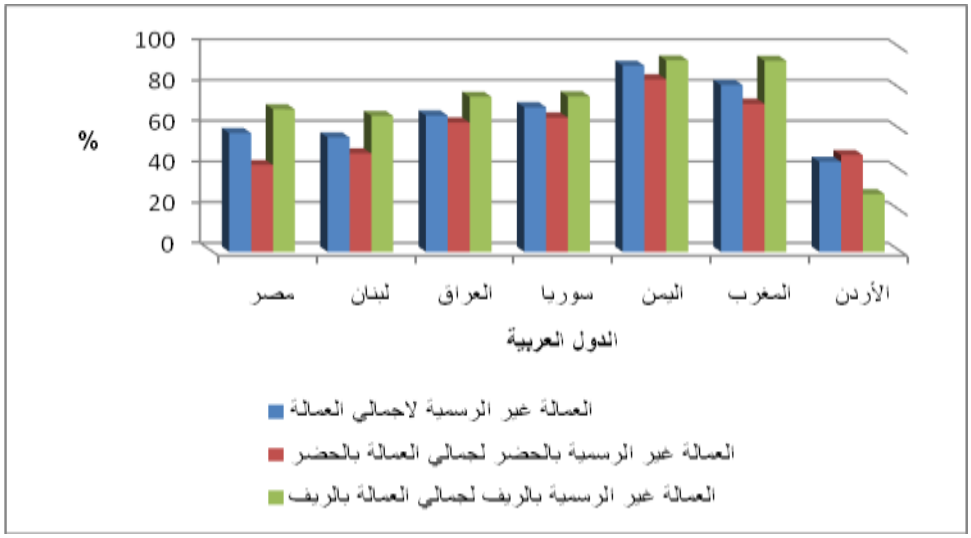

من الجدول والشكل السابقين يتضح الأتي:-

- ترتفع نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي بالدول العربية المتوفر عنها بيانات لتبلغ أقصاها في اليمن؛ حيث يساهم بنحو 91.4% ، وفي المغرب بنحو 82، وسوريا بنحو 71% ، حيث تتسم معدلات مساهمته في هذه الدول بارتفاعها عن المتوسط العربي، وبمراجعة مستوى التنمية البشرية في هذه الدول الثلاث يلاحظ أن هناك ارتباط بين مستوي التنمية البشرية ومساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل؛ فهذه الدول الثلاث تسجل اقل مستويات للتنمية البشرية بالدول العربية خلال نفس العام.
- وباستثناء الأردن ، ترتفع نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل في الريف عنه في الحضر ، وهذا يرجع لسببان الأول: ارتفاع معدلات البطالة بالريف، الثاني: انخفاض مستوى الدخل بالريف مما يجعل العمال بالريف يقبلون الوظائف التي تتسم بعدم الاستمرارية أحيانا، وعدم توافر ضمان اجتماعي لها، بالاضافة الى أن قطاع الزراعة يعد أرض خصبة لنمو العمالة غير الرسمية.

أما عن نسبة العمال اللذين يعملون عند انفسهم (العمالة الحرة) ، فهي تمثل نسبة كبيرة من العمالة غير الرسمية بالدول العربية ، وفي هذا الخصوص يمكن تقسيم الدول العربية الى مجموعتين ، الأولى: هي دول مجلس التعاون الخليجي والتي شهدت انخفاضاً في حجم العمالة الحرة إلى إجمالي العمالة، وهذا هو الاتجاه العام لنسبة مشاركة العمالة الحرة في مختلف دول العالم ، والمجموعة الثانية هي باقي الدول العربية، والتي تكاد تكون هي المجموعة الوحيدة

في العالم التي شهدت ارتفاعاً خلال العقد الأخير في نسبة العمالة الحرة لإجمالي العمالة، كما هو موضح بالشكل رقم (4)

معدل النمو السنوي للعمالة الحرة (2000 – 2007)

المصدر: روبرتا غاتي واخرون، " السعي الى وظائف افضل: تحديات العمل في القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا" ، البنك الدولي ، سبتمبر 2011.

من الشكل السابق يلاحظ أنه في الوقت الذي نمت فيه العمالة الحرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 0.4% ، انخفضت في دول مجلس التعاون الخليجي خلال نفس الفترة بنحو 2.1% ، وهذا متوقع في ظل طبيعة هيكل الانتاج في تلك المجموعة والتي تتسم بانتشار الشركات الكبيرة كثيفة رأس المال، أما الدول العربية غير النفطية فيرتفع فيها معدل نمو العمالة الحرة نظراً لانتشار المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة، وكذا ارتفاع الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي ؛ حيث يتسم هذا القطاع بارتفاع نسبة العمالة الحرة فيه، وبالتعرض للعمالة الحرة في عدد من الدول العربية غير النفطية تكون الصورة أكثر وضوحاً، شكل رقم (5).

شكل رقم (5)

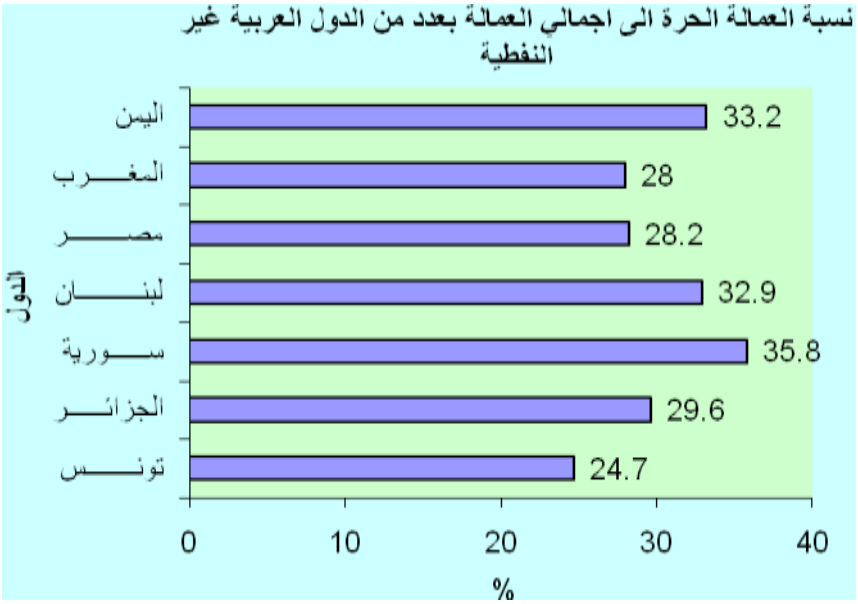

المصدر: **Diego F. Angel, others," striving for better jobs: the challenge of informality in the Middle East and North Africa region", World Bank, December 2011.**

من الجدول السابق يلاحظ، ان تلك الدول تتسم بارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة بالدول العربية النفطية ، مما انعكس على نسبة العمالة الحرة لاجمالي العمالة ، والتي تراوحت بين 24.7% في تونس ، و35.8% في سوريا .

ثالثا: نسبة العمال غير المشمولين بالضمان الاجتماعي

بعد ان تعرضنا لنسبة العمالة غير الرسمية الى اجمالي العمالة بالدول العربية، فإنه من الاهمية بمكان التعرف على الوضع التأميني للعمالة ، حيث ان ارتفاع تكاليف الانضمام الى القطاع المنظم يعد احد الاسباب التي تجعل نسبة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفضل البقاء خارج الشكل الرسمي، ومن بين تلك التكاليف هي تكاليف الضمان الاجتماعي ، وهنا يلعب مستوى دخل الفرد دوراً رئيسياً في مدى الرغبة في الإنظمام من عدمة للغطاء التأميني، نظراً لأن انخفاض دخل الفرد في كثير من الاحيان يجعله يفضل المحافظة على دخل مرتفع آنيا دون التفكير في المستقبل ، وهذا مايتضح من الشكل التالي الذي يوضح نسبة العمالة التي لا تخضع للضمان الاجتماعي في أهم المجموعات الجغرافية .

شكل رقم (6)

نسبة العمالة التي لا تخضع للضمان الاجتماعي عام 2010

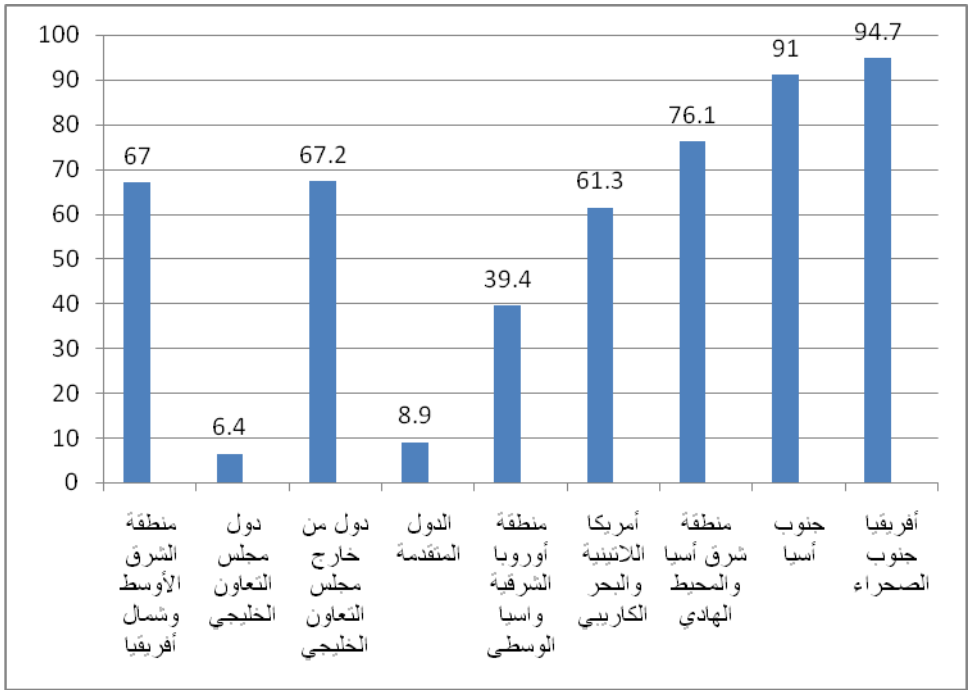

المصدر: روبرتا غاتي واخرون، مرجع سابق ،ص 10

من الجدول السابق يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتسم بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج ؛ والذي يتراوح عام 2011 بين 18 ألف دولار في البحرين و92 الف دولار في قطر ، وينخفض فيها نسبة العاملين اللذين لايخضعون للضمان الاجتماعي الى 6.4% في حين إنها تبلغ نحو 67% في باقي الدول العربية ، كما إنها تتجه نحو الارتفاع في المجموعات الإقليمية تماشياً مع مدى إنخفاض متوسط دخل الفرد الى ان تبلغ أقصاها في افريقيا جنوب الصحراء (94.7%) ، ويعرض الشكل التالي نسبة العمالة التي لا تخضع للضمان الاجتماعي في عدد من الدول العربية التي يتوفر عنها بيانات.

شكل رقم (7)

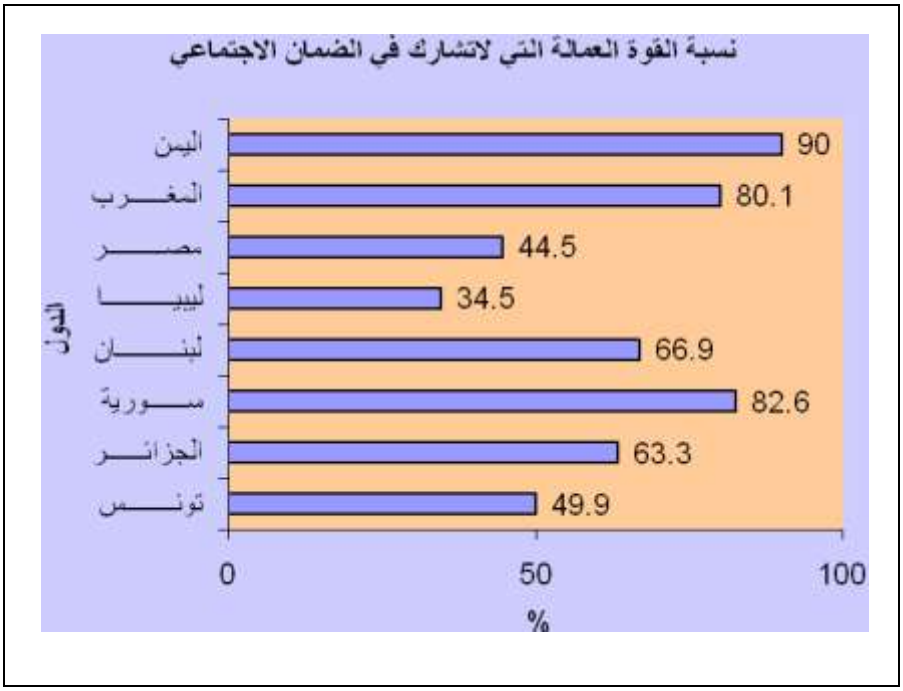

المصدر: المرجع السابق، ص 12

من الجدول السابق يلاحظ أنه باستثناء الجزائر فإن ارتفاع نسبة العمال اللذين لا يشملهم الضمان الاجتماعي يتفق مع ترتيب الدول العربية في متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث تأتي اليمن بنسبة 90% في حين تبلغ في سوريا نحو 82.6%، بينما تحتل ليبيا اقل نسبة من تلك المجموعة والتي بلغت نحو 34.5%؛وذلك لأن اهتمام العمالة بالانضمام إلى مظلة تأمينية يأتي في مرتبة متأخرة وذلك بعد توفير مستوى معيشي ملائم له ولأسرته.

المبحث الثالث

آليات دمج القطاع غير الرسمي في اقتصادات الدول العربية

المشروعات غير الرسمية هي مشروعات لا يمكن وصفخا بكبر الحجم أو النطاق كما سبقت الإشارة اليه في الفصل الأول ، ومن ثم فمن المتوقع لهذه المشروعات عن تحولها إلى القطاع الرسمي أن تبدأ في صورة مشروعات صغيرة أو حتى مشروعات متناهية الصغير ثم بعد ذلك تستطيع أن تشق طريقها إلى الأسواق واتساع حجم نطاقها أو أنشطتها.

ونظرا لكون القطاع غير الرسمي يستأثر بنسبة لايستهان بها في اقتصادات الدول العربية ،حيث يستحوذ على الغالبية الساحقة من الناتج والتشغيل خارج القطاع العام،الذي تراجع دوره في العقدين الأخرين لصالح القطاع الخاص، لذا تأتي أهمية إعادة التفكير في وضع السياسات التي من شأنه دمج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي، وخاصة السياسات المتعلقة بإصلاحات سوق العمل ، ونظام الضمان الاجتماعي ، السياسات الضريبية.

ويمكن إرجاع العوامل التي تساهم في دمج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي أو حتى تحويله من القطاع الغير الرسمي الى القطاع الرسمي ، إلى العوامل الي ساهمت أساسا في وجود القطاع غير الرسمي بهذا الحجم ، ومن ثم سيتعرض هذا المبحث لتلك العوامل مع إقتراح الاليات التي تشجع القطاع غير الرسمي في التحول الى الشكل الرسمي.

المشروع يمر بمراحل أساسية منذ بدايته وحتى انقضائه، وهي مرحلة التأسيس ثم التشغيل فمرحلة الخروج في حالة انقضاء المشروع، وقبل التعرض للعقبات التي تواجه كل مرحلة من تلك المراحل، يعرض الجدول التالي الصورة العامة لبيئة الأعمال بالدول العربية عام 2012 مقارنة بعام 2011 والتي توضع المناخ غير الايجابي لبيئة الاعمال والتي لها تأثيرها في اتساع دائرة القطاع غير الرسمي .

جدول رقم (2)

تريب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال

الترتيب العربي	الدولة	الترتيب عالمياً		التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
		2011	2012		
1	السعودية	10	12	2-	1
2	الإمارات	35	33	2-	2
3	قطر	38	36	2-	2

4	البحرين	33	38	5-	0
5	تونس	40	46	6-	0
6	سلطنة عمان	53	49	4	3
7	الكويت	71	67	6-	0
8	المغرب	115	94	21	3
9	، وفيدن	95	96	1-	2
10	اليمن	94	99	5-	1
11	لبنان	103	104	1-	1
12	مصر	108	110	2-	0
13	فلسطين	128	131	3-	0
14	سوريا	136	134	2	1
15	السودان	135	135	0	0
16	الجزائر	143	148	5-	1
17	موريتانيا	162	159	3	1
18	العراق	159	164	5-	0
19	جيبوتي	167	170	3-	1

المصدر: البنك الدول، قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال.2012.

يتضح من الجدول السابق أن جل الدول العربية تقع في ترتيب متأخر فيما يتعلق ببيئة الأعمال ، حيث يوجد 13 دولة عربية ترتيبها يزيد عن ال90 عالميا ، كما يوضح العمود الأخير أن كل الدول العربية لم تقوم بإصلاحات عام 2012 لتحسين وضعها ، فهناك 7 دول عربية لم تقم بأي إصلاح ، و7 دول أخرى لم تقم سوى بإصلاح 1، وتعتبر المغرب وعمان فقط الدولتان العربيتان اللتان أجرت 3 إصلاحات ، وترتب على ذلك أن 13 دولة عربية انخفض ترتيبها على المستوى العالمي عام 2012 مقارنة بعام 2011،

وسوء بية الاعمال من شانه عدم تشجسع القطاع غير الرسمي على تحمل تبعات التحول للشكل الرسمي ، وهنا يمكن التعرض لبعض الاصلاحات المطلوبة على المستوى الالقيمي قبل ان تكون تلك االصلاحات اكثرتفصيلا في الصفحات التالية ، وأهم تلك الاصلاحات هي :-

- ❖ تخفيض تكاليف تأسيس المشروعات واستخراج تلاخيص البناء وتوصيل الكهرباء، والتي يبلغ متوسطاتها العربية 37.1%، 321.4%، 1785% من متوسطات دخل

الفرد في الدول العربية على التوالي مقارنة مع 4.7%،45.7%،93% فقط في دول OECD.[1]

- ❖ خفض الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد في المنافذ الجمركية.
- ❖ خفض الضرائب الأخرى خارج نطاق ضرائب العمل وضرائب أرباح الشركات.
- ❖ خفض الحد الأدنى من رأس المال اللازم لتأسيس المشروع و البالغ 99.7من متوسط دخل الفرد مقارنة ب14% فقط في دول الOECD.
- ❖ زيادة قوة الحقوق القانونية التي تحمي المقرضين والمقترضين عند الحصول على الائتمان .

وفي الصفحات التالية سيتم تكبير الصورة وذلك بتناول العقبات التي تواجه صاحب العمل في المراحل الثلاثة بشئ من التفصيل، كي يمارس نشاطه مع اقتراح كيفية الحد منها لتشجيع القطاع غير الرسمي لتحويل نشاطه إلى الشكل الرسمي:-

1. مرحلة التأسيس:

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف التأسيس، والتي يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة، فقد تراوحت المدفوعات غير القانونية ما بين 15% إلى90 % تقريبا من إجمالي المدفوعات، ويشيع على المستوى العربي دفع المصروفات غير القانونية في مقابل إصدار التراخيص ناهينا عن تسجيل الممتلكات وطول فترة التأسيس ، ومع عدم قدرة صغار المستثمرين على تحمل تلك النفقات ،وهذه المعاناة في انهاء الاجراءات الادارية، وطول الوقت المستغرق لانهائها ،يفضلون ممارسة نشاطهم دون تحمل كل هذه التعقيدات ، فيتجهون الى العمل غير الرسمي ، والبيانات المتاحة تؤكد هذا الامر فالدول العربية تأتي في مرتبة متأخرة على المستوى العالمي في المؤشرات المرتبطة بـــتأسيس المشروع ، حيث يوضح الجدول التالي الترتيب العالمي للدول العربية في أهم المؤشرات المرتبطة بتأسيس المشروع عام 2012.

جدول رقم (3)

ترتيب الدول العربية في مؤشر تأسيس المشروع عام 2012

الترتيب عربياً	الدولة	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات
1	السعودية	10	4	18	1

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مناخ الاستثمار في الدول العربية،2011، ص173.

6	10	12	42	الإمارات	2
37	18	24	116	قطر	3
30	49	7	82	البحرين	4
65	45	86	56	تونس	5
21	61	64	68	سلطنة عمان	6
88	57	121	142	الكويت	7
144	107	75	93	المغرب	8
101	36	93	95	الأردن	9
55	52	35	66	اليمن	10
105	47	161	109	لبنان	11
93	101	154	21	مصر	12
78	85	129	171	فلسطين	13
82	83	133	129	سوريا	14
41	107	130	126	السودان	15
167	164	118	153	الجزائر	16
59	122	64	159	موريتانيا	17
98	46	120	176	العراق	18
148	143	142	179	جيبوتي	19

المصدر: البنك الدولي، تقرير بيئة أداء الأعمال، 2012.

يشير الجدول السابق إلى مدى صعوبة البدء بمشروعات بالدول العربية ، حيث يوجد 12 دولة عربية يقع ترتيبها بعد الترتيب 90 ، حتى أن بعض الدول العربية والتي تحتل ترتيب متقدم في مؤشر بيئة الأعمال مثل قطر تحتل ترتيب متأخر بين دول العالم من حيث بدء المشروع؛ حيث تحتل الترتيب 116، كما أن معظم الدول العربية تأخر ترتيبها في مؤشر بدء المشروع مقارنة بمؤشر بيئة الأعمال وهذا يدل عل تعدد العقبات التي تواجة أصحاب الأعمال لإقامة مشروعاتهم.

وإذا انتقلنا إلى مؤشر استخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء ، وتسجيل الممتلكات فالأمر ليس أحسن حالا، فيتعين على صاحب المشروع الجديد كي يزاول نشاطه في إطار رسمي أن يقوم بتوثيق وتسجيل مشروعه، ويقوم بالتعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب علاوة على فتح سجل صناعي إذا كان مشروعه صناعيًا أو فتح سجل تجاري إذا

كان المشروع تجارياً وبالرغم من أن المتوسط العربي لتأسيس مشروع يصل إلى 9 إجراءات إلا أن عدد من الدول العربية مثل الجزائر والكويت وفلسطين وجيبوتي والعراق والسودان وتونس يرتفع الإجراءات بها إلى نحو 13 إجراء ويرتفع في بعضها لأكثر من ذلك.

ونظرا لهذه التعقيدات والتكاليف المرتفعة لإقامة مشروع فردي، فلا يجد عدد من راغبي مزاولة الأعمال بداً من العمل غير الرسمي ،والخروج من كل تلك التعقيدات. *ومن ثم فاتخاذ الدول العربية خطوات جادة نحو تسهيل إجراءات تأسيس المشروع سواء التي تضمنه الجدول السابق أو غيرها من الإجراءات، هي أولى الخطوات لتشجع القطاع غير الرسمي للاندماج في الشكل الرسمي. وأهم تلك الإجراءات المقترحة ما يلي :-*

- أتخاذ الاجراءات التي من شأنها مكافحة الفساد في العمل الحكومي ، فهناك ثمة علاقة طردية بين إنتشار الفساد وبين ممارسة النشاط غير الرسمي والبقاء فيه دون التحول إلى القطاع الرسمي.
- خفض تكاليف التسجيل وعدد الإجراءات اللازمة والحد الأدنى لرأس المال.
- توفير معلومات عن الإجراءات االازمة لتحول المشروع، وفوائد التحول إلى القطاع الرسمي، والتسهيلات التي تتمتع بها هذه المشروعات، ويأتي بعد ذلك تدريب أصحاب المشروعات على استيفاء النماذج والاستمارات، والمستندات اللازمة ....الخ.
- تيسير التسجيل عن طريق إنشاء مجمعات خدمات موحدة للتسجيل، بدلا من إضاعة الوقت في التنقل بين والوزارات المختلفة ، ومختلف الهيئات ، والادارات للانتهاء من عملية التسجيل (تطبيق نظام الشباك الواحد).
- تطبيق اجراءت أقل صرامة على المشروعات الراغبة في التحول ، في إطار تشجيعها الى الاندماج في العمل الرسمي.

ومما يزيد من إقدام الأفراد على إقامة مشروعات في إطار غير الرسمي عدم وجود مزايا تمويلية تجعلهم يقدمون على تحمل كل تلك الإجراءات والتكاليف الإضافية؛ فالائتمان المصرفي من العناصر الرئيسية تساهم في إقامة المشروعات، واستمراراها من خلال تمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية ؛وخصوصاً في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول العربية ،والواقع ان أن ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر أكثر سوءا من المؤشرات السابقة فالدول العربية في هذا المؤشر تأتي في موقع متأخر مقارنة بباقي المناطق الجغرافية، جدول (رقم 4).

كما أن مؤشر حماية المستثمر والذي يعد احد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث يقيس هذا المؤشر الفرعي مدى قوة حماية المساهمين من

مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية في 183 دولة حول العالم. وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (4)

ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على الائتمان وحماية المستثمر

الترتيب عربياً	الدولة	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر
1	السعودية	48	17
2	الإمارات	78	122
3	قطر	98	97
4	البحرين	126	79
5	تونس	98	46
6	سلطنة عمان	98	97
7	الكويت	98	29
8	المغرب	98	97
9	الأردن	150	122
10	اليمن	159	133
11	لبنان	78	97
12	مصر	78	79
13	فلسطين	166	46
14	سوريا	174	111
15	السودان	166	155
16	الجزائر	150	79
17	موريتانيا	166	147
18	العراق	174	122
19	جيبوتي	177	179

المصدر : المرجع السابق

يتضح من الجدول السابق :

- هناك دول عربية واحدة تقع في الخمسين الأول في مؤشر سهول الحصول على الائتمان؛ وهي السعودية ؛ في حين تأتي دولتان عربتان هما مصر

ولبنان قبل الترتيب ال90 ، ثم تأتي باقي الدول العربية في ترتيب بين 98 ، و177. كما أن المتتبع لترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على التمويل لعام2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح ؛ أن هناك دولتان عربيتان فقط نجحتا في تحسين ترتيبهما العالمي؛هما سلطنة عمان التي ارتفع(32 مركزا) إلي الترتيب 98 عالميا وقطر التي ارتفعت (32 مركزاً) أيضا إلى الترتيب 98 عالمياً، مقابل استقرار جيبوتي في المرتبة 177 ، وتراجع ترتيب بقية الدول العربية بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين درجتين و 20 درجة ، وهذا دليل على عدم قيام المصارف العربية بدورها الاساسي؛ وهو تمويل التنمية من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء ، بل تفرغ عدد كبير منها لشراء سندات وأذون الخزانة العامة.

- أما مؤشر حماية المستثمر فتحظى الدول العربية بوضع مقبول نسبياً في هذا المؤشر الفرعي بالنسبة للترتيب العالمي، حيث تحتل السعودية المرتبة ال 17عالمياً والأولى عربياً، تليها الكويت في المرتبة ال 29 عالميا والثانية عربياً، ثم تونس وفلسطين اللتان حلتا في المرتبة ال 46 عالمياً. كما نجحت المغرب في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2012 مقارنة بالمؤشر السابق، فيما استقر ترتيب جيبوتي في المرتبة 179 عالميا وتراجع ترتيب بقية الدول.

ومن أجل تشجيع القطاع غير الرسمي على التحول الى الشكل الرسمي فيجب في هذا الخصوص اتخاذ الاجراءات التالية:

- تحمل الحكومات العربية، من خلال صناديق ومؤسسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إجراء دراسات الجدوى الاولية لتلك المشروعات لعدم مقدرة اصحاب المشروعات الصغيرة على تحمل تكلفة إجراء تلك الدراسات.
- الزام البنوك بتخصصيص جزء من قروضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تيمنا بالتجربة الصينية في هذا الشأن.
- خفض سعر فائدة الاقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسة معينة (50% في الصين).
- تطوير نظام لضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من محكماتهم عند التعثر في السداد، والتي تكون في الغالب لأسباب خارجة عن إرادتهم.

2. مرحلة التشغيل:-

يتصور البعض أنه بانتهاء مرحلة التأسيس تنتهي أو تقل حلقات التعامل مع الهيئات والمصالح الحكومية بإجراءاتها وتعقيداتها، و لكن في الحقيقة فإن التعاملات تزداد تعقيدا وتشابكاً ، حيث يزيد تعامل صاحب المنشأة مع الجهات والمصالح الحكومية ، حيث يتعامل مع العديد من الجهات الحكومية للانتهاء من الأوراق والمستندات المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار الوقت والجهد والتكلفة المبذولة للحصول على الموافقات والتصاريح، علاوة على إمكانية ذهاب صاحب العمل إلى الجهات المختلفة عدة مرات بعد كل مرحلة بسبب تكرارية الطلبات والأوراق والمستندات المطلوبة، وإذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات الإجرائية أو التنفيذية يتعين عليه الخوض في إجراءات أخرى كي يحل ما يواجهه من مشكلات، ناهينا عن تكاليف الامتثال للإجراءات وارتفاع الضرائب والتي أصبحت تمثل نحو 68% من إجمالي الإيرادات العامة لموازنات الدول العربية غير البترولية .

تلك العوامل تمثل عائقاً أمام نمو الشركات وتحويلها إلى الطابع الرسمي،وهذه مايعكسه الجدول رقم (5) ، والذي يتعرض لبعض المؤشرات التي ترتبط بمرحلة عمل المشروع والتي يلاحظ منها أن الدول العربية مازالت تحتل مكاناً متأخراً مقارنة بباقي أقاليم العالم .

جدول رقم (5)

ترتيب الدول العربية في بعض المؤشرات المرتبطة بمرحلة تشغيل المشروع

الترتيب عربياً	الدولة	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود
1	السعودية	10	18	138
2	الإمارات	7	5	134
3	قطر	2	57	95
4	البحرين	18	49	114
5	تونس	64	32	76
6	سلطنة عمان	9	47	107
7	الكويت	15	112	117
8	المغرب	112	43	89
9	الأردن	21	58	130
10	اليمن	116	118	38

11	لبنان	30	93	120
12	مصر	145	64	147
13	فلسطين	39	114	93
14	سوريا	111	122	175
15	السودان	103	151	148
16	الجزائر	164	127	122
17	موريتانيا	175	143	79
18	العراق	49	180	140
19	جيبوتي	70	37	160

المصدر: البنك الدولي، تقرير بيئة أداء الأعمال، 2012.

حيث يقيس مؤشر"دفع الضرائب "مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية .ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي؛

- مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً والتي تشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.
- مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبراً عنها بعدد الساعات سنوياً.
- مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية ويمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإجبارية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية. ووضع الدول العربية في المؤشر:

و المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012، يتضح أنه يوجد تباين واضح في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي قطر التي حلت في المركز الثاني عالمياً والأول عربياً، وبين موريتانيا في المركز ال 175 عالميا وال 19 عربياً. ونجحت دولتان فقط في تحسين ترتيبها العالمي هما؛ المغرب التي قفزت 36 مركزاً إلى الترتيب ال 112 عالمياً واليمن التي قفزت 31 مركزا إلى الترتيب ال 116 عالمياً، في حين

تراجع ترتيب 13 دول عربية واستقر ترتيب قطر والإمارات وسلطنة عمان والسعودية ضمن المراتب العشرة الأولى عالمياً.

ويركز مؤشر التجارة عبر الحدود على المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل، الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء وخدمات المناولة المصاحبة لذلك، والمرور عبر المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني، والنقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن ، ويلاحظ من الجدول السابق ، أن هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الخامس عالميا والأول عربيا وبين العراق في المركز ال180 عالميا وال 19 عربيا، وهناك 9 دول عربية يقع ترتيبها عالميا بعد الترتيب 90 .

ويقيس مؤشر مدى مرونة أو « إنفاذ العقود التجارية» جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات في 183 دولة حول العالم.وتأتي الدول العربية في موقع متأخر مقارنة بالمؤشرين السابقين ، حيث تقع 15 دولة عربية في ترتيب بعدالترتيب 90، وتأتي دولة عربية واحدة بين الخمسين الأول وهي اليمن.
أي أن المشروعات تعاني أثناء التشغيل من معوقات تجعل الكثير منها يقلع عن الشكل الرسمي وينخرط ضمن الغير رسمي لذا يجب القيام بالجراءات التالية اذا رغبنا في تشجعيع القطاع غير الرسمي للتحول للشكل الرسمي أهمها:-

- مراجعة الأنظمة الضريبية القائمة ، واستحداث نظام ضريبي مبسط للمنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر، بحيث يراعي النظام المستحدث التمييز الضريبي لأصحاب الاعمال غير الرسمية والطبيعة والظروف المحيطة بالمناخ الاقتصادي لهذا القطاع.
- منح اعفاءات ضريبة للمشروعات الراغبة في التحول على ان يتم الربط الضريبي عليهم بعد ذلك بشكل تدريجي.
- عدالة العبء المحدد على المنشأت وفق المقدرة التكليفية لكل منشأة.
- أن يتم المحاسبة الضريبية بصورة دورية، وعدم الانتظار لفترات طويلة تتراكم خلالها الأعباء الضريبية، والاستناد على معايير موضوعية في عملية التقدير.
- مراجعة نظم التأمينات الاجتماعية بحيث تصبح جاذبة للقطاع غير الرسمي في الانخراط والاندماج في القطاع الرسمي؛ من خلال تخفيض نصيب صاحب العمل في قيمة التأمينات ،وإتاحة بدائل تأمينية تتسم بالمرونة .

- تطوير المنافذ الجمركية وتطبيق نظام الشباك الواحد في تلك المنافذ.
- تطوير التشريعات والقوانين الحاكمة لبيئة الأعمال بحيث تراعي الطبيعة الخاصة لهذا القطاع موع توفير الحوافز الكافية لتحولة الى الشكل الرسمي.
- اصلاح قوانين العمل بما يساهم في تعزيز الحراك في سوق العمل وتوفير دعم للعمالة (البطالة) في فترات الانتقال منعمل إلى أخر.
- تحسين علاقة الموظفين الحكوميين مع المواطنين عند إجراء عمليات التسجيل وغيرها وتحسين أدائهم من خلال عمليات التدريب وبناء وتنمية القدرات نظرا لدورهم المحوري في عملية التحول.

3. مرحلة الخروج:-

لا تقتصر الإجراءات التي تواجه صاحب العمل على مرحلتي الإنشاء والتشغيل فقط، بل تستمر كي تصل إلى مرحلة الخروج وانقضاء النشاط، حيث يجب على صاحب العمل تقديم إقرارها (بتوقف النشاط) في حالة التوقف نهائيا أو التنازل عن المنشأة أو مغادرة البلاد إلى مصلحة الضرائب، حيث يقوم بتقديم الإخطار بالتوقف ، ثم يقدم الممول طلب تحديد موقفه الضريبي بعد تقديم الإقرار الملتزم به قانونً، وبالمثل بالنسبة للتأمينات الاجتماعية.

ويعرض الجدول رقم (6) مؤشر "تصفية النشاط التجاري" وهو يدلل على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول. ويتكون من ثلاثة مكونات فرعية وهي:

- معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين ،مصلحة الضرائب والعاملين بالشركة) لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المعلن إفلاسها (عدد السنتات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين.) .
- الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال(عدد السنوات.)
- تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبراً عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة. وتتضمن هذه التكلفة – بطبيعة الحال- اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين وغيرها.

وكلما ارتفعت قيمة كل من مؤشري الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الأعمال، دلّ ذلك على عدم جودة التشريعات المعمول بها، ناهيك عن كثرة الإجراءات وتعقيداتها واستفحال الروتين والبيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالنظام القضائي، أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بمعدل استرداد الديون المتأخر سدادها والقائمة على الشركة المتعثرة، فكلما ارتفعت نسبته دلّ ذلك على ارتفاع جودة بيئة الأعمال ومرونتها، حيث يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة

استرداد الديون المتأخر سدادها ومن ثم قدرة الدائنين بمختلف أنواعهم على استرداد أكبر قدر من مستحقاتهم القائمة في ذمة الشركة المتعثرة.وضع الدول العربية في المؤشر

جدول رقم (6)

ترتيب الدول العربية في مؤشر تسوية حالات الإعسار

الترتيب عربيا	الدولة	تسوية حالات الإعسار
1	السعودية	73
2	الإمارات	151
3	قطر	37
4	البحرين	25
5	تونس	38
6	سلطنة عمان	76
7	الكويت	48
8	المغرب	67
9	الأردن	104
10	اليمن	114
11	لبنان	125
12	مصر	137
13	فلسطين	183
14	سوريا	102
15	السودان	84
16	الجزائر	59
17	موريتانيا	152
18	العراق	183
19	جيبوتي	141

المصدر: البنك الدولي، تقرير بيئة أداء الأعمال، 2012

يلاحظ من الجدول السابق أن ترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 ، ليس جيدا حيث توجد 12 دولة عربية ترتيبها يتجاوز ال 71 عالميا، ودولة واحدة هي البحرين في قائمة أفضل 30 دولة حيث حلت في المرتبة ال 26 عالميا والأولي عربيا.لذا يوصى ب:-

- توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه من خلال نظام قضائي فعال ، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط فيما بين عدد الشركات الفاشلة التي يتم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة، فضلا عن أن إغلاق الشركات الفاشلة يرفع من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.
- اعادة النظر في رسوم والتكاليف التي يتحملها اصحاب الشركات حال الرغبة في تصفيتها ، ويراعى في ذلك طبيعة هذه المرحلة من حياة المشروع.
- تبسيط إجراءات الحل ، ومن الممكن النظر في إقامة محاكم اقتصادية للنظر في مثل تلك الأمور.

قائمة المراجع :

- البنك الدولي، تقرير بيئة أداء الأعمال، 2012
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مناخ الاستثمار في الدول العربية،2011.
- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012
- د.حسين الاسرج ،" انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، 2010
- روبرتا غاتي وآخرون ، "السعي إلى وظائف أفضل : تحديات العمل في القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا"، البنك الدولي ، سبتمبر 2011.
- سليم عثماني،" عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذي أصبح شبه مهيمن "، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- د.صابر احمد عبد الباقي ،" القطاع غير الرسمي "، كلية الآداب جامعه المنيا.
- قارة ملاك،"إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال" ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2010/2009.
- د. كيم اريك بيتشر وآخرون،" الحد من الاقتصاد غير الرسمي بإتاحة الحصول على الفرص"، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، يونيو2009.
- مدحت حسنين وآخرون ، "إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، مايو 2000.
- منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، 2008.
- منظمة العمل العربية، مشروع اتفاقية جديدة بشأن الحماية التشريعية و الاجتماعية للعاملين بالقطاع الغير منظم، 2012.
- منال حسين عبد الرازق، "الإطار التنظيمي والقانوني لتحويل القطاع غير الرسمي إلي قطاع رسمي في جمهورية مصر العربية"، 2009.
- منال حسين عبد الرازق، " إدارة عملية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي في جهورية مصر العربية ".

- Diego F. Angel, others," striving for better jobs: the challenge of informality in the Middle East and North Africa region", World Bank, December 2011.

- Diego F. Angel, "Micro- Determinants of Informal Employment in The Middle East and North Africa Region", The World Bank, January 2012

- Ibrahim El Badawi and others, "informality, employment and economic development in the Arab world", (On international conference on" the unemployment crisis in the Arab countries 17-18 march 2008, Cairo-Egypt)